



المواطنة في القدس بين الأسرلة الموهومة والفلسطنة المحجورة

د. وليد سالم

مدير تحرير مجلة المقدسية

تمهيد

هنالك حقلٌ ناشئٌ لدراسة المواطنة في الحالات الاستعمارية الاستيطانية، في إطاره بحث فيراشيني وممداني في الشروط الواجب توفرها حتى يصبح المستوطن المستعمر محلياً (Native)، ومتى يتأصلن (indigenized) (فيراشيني، 2013 و2017، وممداني 2020). وحلل نديم روحانا في المقابل حالة المواطنة الأصلانية في السياق الاستعماري الاستيطاني، وكذلك فعلت أريج خوري - صباغ، ووليد سالم (روحانا، 1997، خوري - صباغ، 2022، وسالم 2018). طور نديم روحانا مفهوم «الاستئصال الديمغرافي» لتعريف الآلية الرئيسة لفعل المشروع الاستعماري الاستيطاني الصهيوني في فلسطين القائم على استئصال الديموغرافيا الفلسطينية وما يترتب عنها من بنى مواطنة وغيرها، لصالح إحلال ديمغرافيا ومواطنة استعمارية استيطانية محلها، وحاولت خوري - صباغ تطوير مفهوم المواطنة في إطار نزع الملكية وتراكم السيطرة

على الموارد ودور الشعب الأصلي في إصلاح حدود المواطنة، أما سالم فقد حاول تقديم تحليل عام لحالة مواطنة المقدسيين الفلسطينيين في إطار استعماري استيطاني، حيث يصبح تحديد المواطنة خاضعاً للاعتبارات السياسية للدولة الاستيطانية الاستعمارية، متخذة شكل (citizenship Politics) مخططة وموجهة لخلق المواطنة عن الشعب الأصلي وتكريسها وتعزيز الحقوق المترتبة عنها لكل من يحل محلهم من مستوطنين مستعمرين. وكان الفيلسوف الإيطالي جيورجيو أغامبين قد طور أيضاً مفهوماً للخليع، أو المخلوع من المواطنة (Homosacer) في ظروف تقوم فيه الحكومة بتعليق القانون (suspension of law) بحيث يصبح الخليع خارج القانون، وبالتالي مهدر الدم، قابلاً للقتل و/ أو الاضطهاد بوصفه حياة بيولوجية مجردة (bare life -) من أية مضامين إنسانية، ومحجور عليها التمتع بأية حقوق سياسية واجتماعية واقتصادية وثقافية، وتخضع للسياسات البيولوجية (Bio - politics) (أغامبين، 2005). وحتى الى ما يطلق عليه اسم الـ (Necropolitics) الذي جاء به الفيلسوف والمؤرخ الكاميروني اكيل ميببي، أي سياسات الموت حيث تقرر أجهزة الدولة من هو الجدير بالحياة، ومن يجدر إقامته (ميببي، 2019). في فلسطين ومنها القدس تخلع المواطنة من فلسطينيتها غير المعترف بها أولاً، وتخلع المواطنة عن أرضها ثانياً، والتي يتم فصلها عنها لتتحول إلى آخر غازٍ وفق ادعاءات مطعون بها حول «أرض الميعاد» وحق تاريخي قديم مدعى. وثالثاً تخلع المواطنة عن إنسانيتها ويصبح الفلسطيني «هدفاً» أي مجرد شيء أو مادة مستباحة من خلال الغارات الجوية والقتل العشوائي وتستباح كرامته وخصوصيته وأملاكه.

بشكل مقتضب، ركزت دراسات المواطنة في السياق الاستيطاني الاستعماري على جانبين: الأول يتعلق بالشروط الواجب توفرها لتحويل المستوطن إلى أصلائي، والثاني يتعلق بما يحصل للمواطنة الأصلانية في إطار خلع المواطنة الاستعمارية لها وحلها



مكانها، ويقع هذا البحث ضمن الجانب الثاني. وينطلق البحث من فرضية مفادها أن مشاريع فرض الشخصية المقدسية المنفصلة عن فلسطينيتها قد فشلت، وأن الأسرة للفلسطينيين المقدسين هو مشروع موهوم ومستحيل ولو حجرت تمثلاتهم الفلسطينية من قبل الاحتلال، حتى أن هنالك تياراً متنامياً داخل إسرائيل بات يُؤمن باستحالة تحقق هذه المقدسة المنفصلة عن فلسطينيتها، ويقع على السطور التالية مهمة التحقق من هذه الفرضية.

يبدأ البحث بإطار نظري - تاريخي حول المواطنة في إطار استعماري استيطاني وتطبيقاتها في حالة فلسطين، ثم ينتقل إلى المشاريع الدولية والإسرائيلية لخلق شخصية المقدسي المنفصل عن فلسطينيته، وردود الأفعال المقدسية على ذلك باتجاه التمقدس المنفصل من عدمه، وبعد ذلك تحلل الورقة الشخصية المقدسية بين الأسرة الموهومة والفلسطينية المحجورة، وتنتهي الورقة بخلاصات وتوصيات لتجاوز حالة الشخصية المقدسية هذه وأفكار لاتجاهات بحث إضافية. وتعتمد الورقة منهجاً تحليلياً إضافة لاعتمادها على الملاحظة العينية للكاتب من خلال وجوده المباشر في القدس، ومشاركته في عدد من المجموعات المتعلقة بالقدس في الفضاء المجتمعي الجديد.

إطار نظري - تاريخي

عوضاً عن سياسات احتلال المكان والأرض والإقليم والمشهد (Landscape) والفضاء (Space)، بما يشمل تغيير المعالم والأسماء، فإن الاستعمار الاستيطاني يقوم أيضاً بتبديد المجتمع وخلع المواطنة، واحتلال زمن الباقين في بلادهم من الشعب الأصلي الذي هو حياتهم عبر الوقت الطويل الذي يقضونه على الحواجز العسكرية، وفي السجون، وغير ذلك من آليات إهدار وقت الخاضعين للاستعمار (السمان 2018)، واحتلال حواسهم من خلال إحاطتهم بالبث التلفزيوني والإذاعي والمقروء، وفي الفضاء المجتمعي الجديد الذي يطرح مفاهيم الاستعمار ولغته، ومن خلال اللافات

وإشارات الطرق والإعلانات وتغيير أسماء الأماكن والشوارع لتصبح كيانات أخرى غير تلك التي كانت مألوفة وكانت تحمل الهوية والتاريخ والتراث وغير ذلك من الوسائل (كيفوركين، 2017)، واخضاعهم لنظام يعطي حقوقاً معيشية بالحد الأدنى، ولا يترتب عنه أية حقوق أو تعبيرات سياسية.

تمر هذه السياسات عموماً بمرحلتين:

الأولى تمارس خلال فترة تشكل ونمو المشروع الاستيطاني الاستعماري.

والثانية بعد تحول هذا المشروع إلى دولة حيثما نجح في تحقيق هذا التحول كما في حالات الولايات المتحدة وكندا وأستراليا ونيوزيلندا وإسرائيل وغيرها.

في مرحلة تشكل المشروع الاستعماري الاستيطاني، فإنه يتعامل بشكل عام مع الشعب الأصلي على قاعدة أنه ليس مؤهلاً للبقاء (Not Eligible to Exist)، وبالتالي يكون موضوعاً للذبح والإبادة والطرده. أما بعد تشكل الدولة الاستعمارية الاستيطانية فإن ممارسات الذبح والطرده تستمر ضد الشعب الأصلي، ولكن إلى جانبها تنشأ سياسات قائمة على احتواء الباقيين من الشعب الأصلي في هوامش النظام السياسي الاستيطاني الاستعماري وشروط ومحددات هذا الاحتواء بطريقة لا تشكل تحدياً لبنى السيطرة والهيمنة الاستعمارية الاستيطانية. قد يخال أن سياسات تحديد الحق في البقاء من عدمه تنتهي مع قيام الدولة الاستيطانية لتحل محلها سياسات تحديد الحق في المشاركة من عدمه (who counts?)، ولكن يجب القول أن سياسات تحديد الحق في البقاء من عدمه تستمر بعد قيام الدولة الاستيطانية الاستعمارية، وإن كانت تصبح ممزوجة مع سياسات المشاركة والاحتواء الهامشيين (سالم، 2019، ص. 71).

يمثل الاستعمار الاستيطاني الصهيوني بعد نشوء دولته في فلسطين عام 1948، أحد النماذج القائمة على المزج بين سياسات تحديد الحق في البقاء، وسياسات الاحتواء في



الهامش السياسي الاقتصادي الاجتماعي. قبل نشوء دولته طرح المشروع الصهيوني ادعاء حقه الحصري في فلسطين دون سواه، وكانت المذابح وعمليات الاقتلاع والطرده والتهجير. ومع تشكل دولته استمرت تلك العمليات، ولكن رافقتها عملية دمج لفلسطيني الداخل في هوامش النظام السياسي ضمن دولة عرفت نفسها في «وثيقة الاستقلال» على أنها «دولة يهودية وديمقراطية». مثلت اليهودية البنية التحتية للدولة من خلال السيطرة على الأرض والموارد، أما الديموقراطية فقد شكلت البناء الفوقي حيث يشارك الباقيون من الشعب الأصلي لتحصيل حقوق مدنية فردية، بدون التمكن في الوقت ذاته من استعادة الأرض المنهوبة، واستعادة البلاد إلى الحالة التي كانت عليها قبل مجيء الاستعمار الاستيطاني المذكور. الى جانب ذلك تم التعامل مع الباقيين من الفلسطينيين في بلادهم كمواطنين من الدرجة الثانية، أو مواطني «جواز السفر» فقط، أي بدون الحصول على كافة الحقوق المرتبطة بهذا الجواز أسوة باليهود (ديفيس، 1997)، وجرت عملية شرذمة وتشظية (Fragmentation) للفلسطينيين في الداخل بين عرب و دروز، ومسلمين ومسيحيين، ونقب و جليل ومثلث، وأصبح فلسطينيو الداخل بمثابة «مواطنون في الغيتو» يخضعون إلى الأبارتهايد الزاحف (يفتاحيل، 2015، ص. 141). واستمرت عمليات مصادرة أراضيهم ونزع ملكياتهم وفق قانون أملاك الغائبين والمصادرة من أجل المنفعة العامة وغيرهما من القوانين، وليس مشروع تهويد الجليل الذي أدى إلى اندلاع هبة يوم الأرض عام 1976 إلا أحد الأمثلة.

ومع استكمال احتلال كل فلسطين عام 1967، استمرت ذات السياسة القاضية بالفصل بين الفلسطيني وبين أرضه، حيث اعتبرت الأرض على أنها «يهودا والسامرة» الإسرائيلية، فيما اعتبر فلسطينيوها في الضفة حتى توقيع اتفاق أوسلو عام 1993

على أنهم «مواطنون أردنيون مقيمون في أرض من مدارة من إسرائيل»، ليصبحوا بعد أوصلو حسب الرؤية الإسرائيلية «مقيمين فلسطينيين في أراضٍ متنازع عليها، وسيحدد مصيرها وفق نتائج المفاوضات النهائية»، (سالم، 1997، و 2018). ثم صاروا عملياً بعد إقرار قانون القومية في الكنيست الإسرائيلي عام 2018 مجرد «مقيمين فلسطينيين في أراضٍ إسرائيلية»، حيث اعتبر قانون القومية أرض فلسطين كلها ملكاً حصرياً للشعب اليهودي.

بالنسبة لغزة والتي لم تكن قد ضمت لمصر بين 1948 - 1967، فقد اعتبرت إسرائيل فلسطينياً على أنهم «مقيمون بدون جنسية في أراضٍ مدارة من إسرائيل»، وبعد أوصلو أصبحت إسرائيل تعرفهم على أنهم «مقيمون فلسطينيون في أراضٍ السلطة الفلسطينية» (سالم 1997، و 2018).

وأخيراً بالنسبة للقدس الشرقية، فقد اعتبرت إسرائيل فلسطينياً قبل أوصلو وبعدها على أنهم «مواطنون أردنيون مقيمون في أرض إسرائيل»، أي أنه جرى الفصل بينهم وبين الأرض التي اعتبرت إسرائيلية، فيما خلعوا على طريقة مفهوم أغاميين من مواطنتهم الفلسطينية وتمت تسميتهم بأردنيين، والمفارقة هنا أن وثيقة السفر الإسرائيلية (الليسيه باسيه) تسجل للمقدسي في خانة الجنسية وصف «أردني»، فيما الجواز الأردني الذي يحمله هو من صنف ترفق معه البطاقة الخضراء التي لا تمنح جنسية أردنية لحامله. وفي السنوات الثلاث الأخيرة باتت وزارة الداخلية الإسرائيلية تسجل للمقدسي الفلسطيني وصف «غير مصنف» أو «غير معرف» في بعض الحالات. يعني كل ذلك أن الفلسطينيين المقدسيين هم في النهاية مصنّفون على أنهم في حالة «البدون» حيث تعتبرهم إسرائيل على أنهم أردنيون أو غير مصنّفون، فيما لا تعتبرهم الأردن أردنيين في الوقت ذاته.



يلخص العرض السابق القاسم المشترك للتعامل الإسرائيلي مع كل التجمعات الفلسطينية، والمتمثل في الحرمان من الأرض واستلابها منهم، وفي المقابل يلخص أسلوب التشظية (Fragmentation) التي يتعامل بها مع مختلف هذه التجمعات من خلال سياسات مختلفة بين تجمع وآخر. وفي هذا الإطار تعترف إسرائيل بغزة فقط على أنها أرض فلسطينية، بعكس الضفة التي اعتبرتها أرضاً متنازلاً عليها، وفي السنوات الأخيرة أصبحت تعتبرها على أنها جزء من «أرض إسرائيل» مثلها في ذلك مثل القدس التي جرى ضمها منذ عام 1967، مع فارق أن ضم القدس تم بقانون إسرائيلي De jure، فيما يجري الضم في الضفة فعلياً على قدم وساق De Facto، وذلك بدون ترسيمه قانونياً حتى الآن، وإن جرت محاولة لهذا الترسيم من حكومة إسرائيل عام 2019 - 2020. تنطوي سياسات المواطنة هذه أيضاً على خلع المواطنة عن ذاتها الفلسطينية، فهي إقامة لفلسطينيين ما في الضفة وغزة، وليست مواطنة فلسطينية كاملة لهم، وهي تؤردن (من الأردن) فلسطينيي القدس أو تعتبرهم بدون، كما تؤسرل شكلياً فلسطينيي الداخل، هذا فضلاً عن رفضها الكامل لإضفاء أي من صفتي المواطنة والإقامة على اللاجئين الفلسطينيين المنفيين خارج بلادهم.

في التعامل الإسرائيلي مع المواطنة الفلسطينية إذن، بين العرض السابق أن القاسم المشترك هو أن إسرائيل تتعامل مع الفلسطينيين الباقين في بلادهم في كل أماكن تجمعاتهم على أنهم «مقيمون»، وفي إطار التشظية المقابل تتعامل مع فلسطينيي غزة والضفة على أنهم «مقيمون فلسطينيون»، ومع المقدسين على أنهم «مقيمون أردنيون»، أو «مقيمون غير مصنّفون». وحتى في حالة فلسطينيي الداخل فإن مواطنة جواز السفر لم تؤهلهم لأن يصبحوا مواطنين متساوي الحقوق مع اليهود كما سبق ذكره، واستمرت سياسات التمييز ونهب الأراضي وحصرهم في غيتوات ضدهم.

بالنسبة للقدس، هل يؤدي هذا التعامل إلى خلق شخصية مقدسية منفصلة عن فلسطينيتها؟. هذا هو سؤال القسمين التاليين.

المقدسي في المشاريع الإسرائيلية والدولية

يرتبط وضع المقدسي في المشاريع الغربية بنظرهم للقدس على أنها مدينة مقدسة للمسيحيين، وتبلغ هذه النظرة ذروتها عند المجموعات البروتستانتية التي تؤمن بالعهد القديم، وما ورد فيه بأن المسيح عليه السلام قد زار جبل موريا حيث بني المسجد الاقصى / الحرم المقدسي الشريف، وقام بتنظيفه (رايتر، 2017، ص. 13)، مما يجعل الموقع مقدساً للمسيحيين وفق رأيهم. وتذهب الأنجليكانية المنبثقة عن البروتستانتية إلى ما هو أبعد من ذلك داعية إلى إعادة اليهود ككل إلى فلسطين ومن ضمنها القدس تمهيداً لتنصير من يمكن منهم، ثم ذبح البقية ممن يرفضون التنصر، تمهيداً لنزول المسيح من السماء وحلول ألف عام من السلام، وسميت هذه الدعوة بالدعوة الألفية.

وما أن وضع اتفاق سايكس بيكو لعام 1916، والذي طرح تدويل القدس، وما إن انفصلت فلسطين عن سوريا الكبرى عام 1919، حتى بدأت المشاريع التي تدعو لوضع دولي خاص للقدس تكرر ألاماً ورد في اتفاق سايكس بيكو، بدءاً من مشروع لجنة بيل عام 1937، ومشروع لجنة وودهيد عام 1938، ومشروع لجنة موريسون غريدي لسنة 1946، وصولاً إلى قرار التقسيم عام 1947. في كل هذه المشروعات دعي إلى إبقاء القدس خاضعة للحكم البريطاني المباشر، نظراً لأهميتها الدينية للمسيحيين، وبدون أي إذن أو استفتاء لأهلها من أجل معرفة ماذا يفكرون (عبد الهادي، 1997، وسخيني، 1986)، ومع توالي هذه المشاريع جاء قرار التقسيم الذي شمل بيت لحم ضمن القدس ووضع أحكاماً بشأن المقدسي الفرد بدون إذنه أو استفتاءه مجدداً حيث ورد في بابه الثالث، وفي القسم الثاني منه ما يلي:



«يصبح المقيمون بالمدينة بغير أي إجراء آخر مواطنين لها، ما لم يختاروا جنسية الدولة التي كانوا من رعاياها. العرب واليهود المقيمون بالمدينة يصبحون كذلك من رعاياها، ما لم يختاروا جنسية الدولة العربية أو اليهودية». (مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1995).

تم الحديث إذن في قرار التقسيم عن مواطنة منفصلة في القدس عن كل من الدولة العربية واليهودية. وقد مهد هذا الطرح لكي تعلن القدس بشطريها الغربي والشرقي بعد عشرين عاماً على صدوره أي في عام 1967 كعاصمة موحدة لدولة إسرائيل. وبعد هذا الإعلان لم يعد سكانها العرب واليهود مخيرون سواءً بسواء في الحصول على جنسية الدولة اليهودية أو العربية التي لم تنشأ، بل اقتصر التخيير على سكانها العرب الفلسطينيين بين أن ينتقلوا سيمًا بعد نشوء السلطة الوطنية الفلسطينية عام 1994 إلى مناطق السلطة، أو أن يبقوا في القدس كمقيمين دائمين، أو أن يحصلوا على الجنسية الإسرائيلية بعد تلبية سلسلة من الشروط القاسية. وقد تكثفت هذه «الخيارات» في صفقة القرن لعام 2020، والتي أخرجت 120 - 140 ألف من المقدسيين يقطنون في كتلتي كفر عقب ومخيم شعفاط من القدس داعية لالتحاقهم بالسلطة الوطنية الفلسطينية، ثم خيرت الباقيين من المقدسيين بين جواز السفر الفلسطيني، أو الجنسية الإسرائيلية، أو الحفاظ على وضع الإقامة الدائمة في القدس. وورد في نص الصفقة التي أطلق عليها اسم «السلام من أجل الازدهار» ما يلي بخصوص المقدسيين بأنهم: «يريدون الحفاظ على هوية منفصلة عن فلسطين وإسرائيل تسمح لهم بالفخر بهويتهم المميزة وتاريخهم، وهذا الخيار يجب أن يكون متاحاً لهم» (خطة السلام من أجل الازدهار، النص باللغة الإنجليزية، ص. 17).

وهكذا بوضوح أصبح للمقدسيين هوية مميزة وتاريخ منفصل عن كل من فلسطين وإسرائيل كما تطرح الصفقة، وفي الواقع العملي فإن نص الصفقة هذا يمثل دعوة

إلى المقدسين الفلسطينيين للانفصال عن الهوية والتاريخ الفلسطيني، إذ أن الصفقة في المقابل قد طرحت بقاء القدس موحدة تحت السيادة الإسرائيلية، مما يقي يهودها حاملين للهوية الإسرائيلية وحسب. كما تلى الصفقة قرار رسمي أمريكي اتخذ في تشرين أول من عام 2020 بتسجيل الأمريكيين المولودين بالقدس على أنهم مولودون في إسرائيل، بدل تسجيلهم على أنهم مولودون في القدس كما كان عليه الحال سابقاً للقرار، ومثل ذلك اعترافاً أمريكياً آخر بـ «إسرائيلية القدس» (موقع السفارة الأمريكية في إسرائيل).

وبالنسبة إلى إسرائيل، فإنه يمكن تلخيص مشاريعها التي هدفت إلى خلق شخصية المقدسي المنفصل لفلسطيني القدس في ثلاثة اتجاهات متوازية ولكن بينها تقاطع في الوقت ذاته كما سيأتي:

الاتجاه الأول حكومي رسمي يسعى الى خلق شخصية المقدسي المنفصل من خلال الهبات الحكومية والخدمات الحكومية والبلدية والاستيعاب في مجالات العمل في إسرائيل، مفترضاً أن توفير هذه التسهيلات والأعطيات كفيلة بجعل الفلسطيني المقدسي ينسى حقوقه الوطنية ويقبل بالعيش في ظل الاحتلال والاستيطان الاستعماري واستمرار سلب الأراضي وهدم البيوت واعتداءات المستوطنين المستعمرين وسحب الهويات. وعبر عن ذلك رئيس بلدية القدس السابق نير بركات بقوله:

«أين بالضبط تظنون أن سكان شرقي القدس يريدون أن يكونوا؟ يريدون أن يروا أنفسهم مقدسين. يريدون أن ينجحوا. يريدون تربية جيدة لأولادهم. يريدون مستشفيات متقدمة وذات مستوى. يريدون فرص عمل وجودة حياة. وتاماً حول هذه القضايا نحن مشغولون معهم. على الوجه الأكثر عملية» (في: محفوظ، ربيع - صيف 2019، ص. 63).



هذا فيما دعا الاتجاه الثاني منذ بداية الاحتلال عام 1967 إلى هندسة وضع خاص للقدس من خلال نشر المستوطنات الاستعمارية في القدس الشرقية مقابل إعطاء حقوق إقامة لفلسطينيين مترافقة مع خدمات اجتماعية وصحية تجعلهم يترددون من ممارسة الكفاح الوطني ضد إسرائيل، وبحيث يترتب عن ذلك الدخول في مفاوضات سياسية مع الفلسطينيين يتم خلالها ترسيم تقاسم للقدس الشرقية بين الجانبين مع وجود حدود مرنة وعوامل تعايش اقتصادية واجتماعية بين سكانها العرب واليهود، فيما تبقى القدس الغربية حقاً خالصاً لإسرائيل. طرح حزب العمل الإسرائيلي بشكل خاص هذه الصيغة، وسعى لترسيمها في المفاوضات التي تلت توقيع اتفاق أوسلو عام 1993.

انبثق عن الاتجاه الثاني، آخر ثالث أكاديمي ومن المنظمات الإسرائيلية غير الحكومية طرح صيغة تعايش خاصة في القدس يترتب عنها نشوء هوية مقدسية يجمع أعضاؤها ما بين استمرار الصراع فيما بينهم وبين التوصل إلى قواسم مشتركة بينهم في إطار مدينة موحدة لا يتم أبداً تقسيمها (بوسدريدج، 2014). ويفعل هذا الاتجاه من خلال منظمات غير حكومية إسرائيلية أيضاً تعمل على مشاريع لتحقيق التعايش السلمي المشترك في المدينة، على شاكلة مشروع منظمة «عير عميم» الإسرائيلية عندما نجحت في الحصول على قرار من المحكمة العليا الإسرائيلية في تشرين ثاني من عام 2021 يسمح للفلسطينيين المقدسيين بالاستفادة من المنح الحكومية لامتلاك شقق سكنية في مستعمرة جفعات همتوس قرب بيت صفافا المقامة فوق أراضيهم (عير عميم، 2021).

الاتجاه الأول يخضع الفلسطيني المقدسي لنظام الهيمنة الإسرائيلي المنفرد ويطالبه في الوقت ذاته بالانفصال عن فلسطينيته مقابل خدمات وتسهيلات عمل وحياء،

والاتجاه الثاني يريد فلسطيني متعاون يقبل بالقدس الغربية لإسرائيل مضافاً إليها المستعمرات وأجزاء من القدس الشرقية تضم إليها، ويكون راضياً عن التعاون والعمل في المرافق الإسرائيلية في ظل وجود هكذا صيغة. أما الاتجاه الثالث وهو غير حكومي فلا زال يرى أن هنالك فرصة لخلق صيغة حل للقدس منفصلة نسبياً عن كل من فلسطين وإسرائيل يعيش في كنفها المقدسيون من الطرفين في حالة من الصراع والمساومات والاتفاقيات الجزئية التي تحافظ على نسيج الحياة المشترك في المدينة، فيما يحتفظ فلسطينيو المدينة بعلائق مع دولة فلسطين، وكذلك يفعل يهود المدينة مع دولة إسرائيل بما لا يلغي الترتيبات الخاصة بالمدينة. يقدم هذا الطرح الأخير أيضاً دعاء فكرة جعل فلسطين وإسرائيل دولة واحدة كحل سياسي مستقبلي تكون القدس الموحدة نواته (سالم، 2022).

في السياق التطبيقي خدم الاتجاه الثاني الاتجاه الأول ومهد له، سيما بعد أن عجز عن تقديم طروحات سياسية للحل بعد عام 1993 ترتقي إلى الحد الأدنى المقبول فلسطينياً بشأن القدس. أما الاتجاه الثالث فهو يمارس عملياً دور هندسة التعايش في ظل الاحتلال من خلال منظمات إسرائيلية تعمل على تحسينات لوضع المقدسيين كما ورد ذكره، وبالتالي تعمل هذه المنظمات في النهاية على تعزيز نظام السيطرة الإسرائيلي، وفيما تقول بأنها تنتظر الحل السياسي، فإنها تسهم في خلق وقائع على الأرض تدمج الفلسطينيين في النظام الإسرائيلي، وبالتالي تجعل الاستقلال السياسي الفلسطيني في المدينة مستحيلاً، ولذلك لا غرابة أن تدعو هذه المنظمات أيضاً إلى انخراط الفلسطينيين المقدسيين في انتخابات البلدية الإسرائيلية ترشيحاً وانتخاباً، بدلاً من الكفاح من أجل تعزيز استقلالية مجتمعاتهم المحلية وباديتها الفلسطينية المستقلة عن الاحتلال.



تمارس سلطة الاحتلال القوة الناعمة من أجل تعزيز محاولة خلق شخصية المقدسي المنفصل، وقد سبق نشر مقالات عن هذه الممارسة بشكل عام بخصوص كل فلسطين من أحمد جميل عزم (عزم شتاء 2019، وعزم ربيع - صيف 2019)، وأماني محفوظ بخصوص القدس (محفوظ، ربيع - صيف 2019). وتشمل كما نشرت مجلة المقدسية في العدد السابق وسائل القوة الناعمة المستخدمة توسيع قبول الطلبة المقدسيين في الجامعات الإسرائيلية، وتفعيل نشاطات المراكز الجماهيرية التابعة للاحتلال في القدس الشرقية، وتوسيع تشغيل الطبقة الوسطى المقدسية المؤهلة مهنيًا في المرافق الإسرائيلية كالمستشفيات وغيرها، ودعم إقامة دفيئات تكنولوجية في القدس الشرقية مرتبطة بشركات إسرائيلية كبرى، وربط المزيد من المدارس بالنظام التعليمي الإسرائيلي ومنهاجه من خلال الدعم المالي، وتوسيع تعليم اللغة العبرية في المدارس ومعاهد التعليم الخاصة مقابل التضييق على مؤسسات التعليم الفلسطينية في المدينة وإغلاقها، وتعظيم خدمات البلدية في مجال شق الشوارع الحديثة، وزيادة نسبة تجنيس الشباب بالجنسية الإسرائيلية. يرتبط ذلك كله باستخدام آليات باستخدام آليات الاستطباق الاستعماري الاستيطاني (Gentrification) مقابل استخدامها أُنثيا مع الفلسطينيين داخل إسرائيل (بشير، خريف 2021)، ومن أمثلتها مشروع تطوير مركز المدينة وجزئته المسماة بـ «سيليكون واد الجوز» حيث سيتم استخدام مطورين قد يكون بعضهم يهوداً لإقناع أصحاب الأعمال الحالية في المنطقة بتطوير أعمالهم إلى التكنولوجيا الحديثة، أو أخذ تعويضات ومغادرة المنطق لصالح مرافق تكنولوجية حديثة. عوضاً عن ذلك هناك اتجاه لاستخدام عمالة الطبقة الوسطى المقدسية في مشاريع اقتصادية تطبيقية مع الدول العربية، وذلك على غرار ما تدعو له رئيسة اتحاد أصحاب الأعمال الأماراتي - الإسرائيلي فلور حسن ناحوم التي تشغل أيضاً منصب نائب رئيس بلدية القدس (ناحوم، 2020 - 2021).

طمحت سلطات الاحتلال الاستعماري الاستيطاني من خلال استخدام هذه الوسائل إلى خلق مقدسي بدون هوية وطنية وسياسية ، يكتفي بالعمل كتكنوقراطي وخبير في خدمة من يدفع أكثر، ويتخذ موقف الحياد واللامبالاة تجاه السياسة وما يرتبط بها من كفاح وطني . فهل تحقق هذا الطموح ؟ ، وماذا كان رد الفعل الإسرائيلي على ذلك التحقق من عدمه؟ .

نجد في السنوات الأخيرة تنامياً للاتجاهات الإسرائيلية اليمينية المتطرفة التي ترى بأن خلق شخصية المقدسي المنفصل لم تعد ذات جدوى في ضوء التزايد السكاني المقدسي الفلسطيني، وتعزز الهوية الوطنية الفلسطينية لدى المقدسيين، ونهم الاتجاهات الصهيونية المتطرفة لجعل القدس يهودية نقية أرضاً وسكاناً. لذا تطرح هذه الاتجاهات مشاريع الترحيل المتدرجة للفلسطينيين المقدسيين من سلوان والشيخ جراح والخان الأحمر والولجة، وكذلك تعزيز كل إجراءات الطرد الصامت، وتغيير المكان والإقليم والفضاء والمشهد في القدس ليصبح إسرائيلياً وحسب، ومن المتوقع في ضوء التغييرات داخل إسرائيل أن تزداد هذه الاتجاهات توحشاً وسفوراً في السنوات القادمة. هذا وتتفاوت هذه الاتجاهات الطاردة للمقدسيين الفلسطينيين بين نزعتين: الأولى تطرح مشاريع الطرد بدون إعارة أية اهتمام للعامل الدولي المتعلق بحقوق الإنسان والمظاهر الدبلوماسية، والثانية تطرح ذات المشاريع للطرد ولكنها تحافظ في الوقت ذاته على خطاب علاقات عامة موجه للعالم يتحدث عن الجمائل والخدمات التي تقدمها إسرائيل لفلسطينيي القدس الشرقية، وسلوكها المقابل في ردع «الإرهاب والإرهابيين الفلسطينيين» في القدس، والذين يهددون حسب نفس الدعاية الإسرائيلية ليس إسرائيل فحسب بل العالم أيضاً. ولسوء الحظ فإن هذه الدعاية تجد صدًى لها في الأذان والأذهان الغربية،



كما وأصبحت تجد صدی لها في بعض الأذان والأذهان العربية الرسمية التي باتت تثنى ما تقدمه إسرائيل من خدمات للمقدسين الفلسطينيين كما تتضامن معها في مواجهة ما يسمى بـ «الإرهاب الفلسطيني».

بعد هذا العرض يبقى السؤال: ماذا عن الاستيطان الفلسطيني لشخصية المقدسي المنفصلة بحيث تصبح مقدساً اختيارياً؟ هذا سؤال القسم التالي.

التمقدس المنفصل عن فلسطينيته: نخبة مقدسية جديدة؟

القدس من جهة هي مدينة فلسطينية تاريخاً ومعاشاً وعاصمة وسيادة مستقبلية، ولكن القدس من جهة أخرى مدينة مقدسة لأديان ثلاث يجد معتقوها من خلالها بوابتهم للسماء. في الماضي استخدمت القوى الغربية قدسية القدس كمدخل لطرع سيادتها السياسية عليها، كما فعلت بريطانيا من خلال وثيقة لجنة بيل لعام 1937 كما ورد ذكره، ثم جعلت خصوصية القدس الدينية مدخلاً لاقتراح نظام دولي منفصل فيها (Corpus Separatum) كما جاء في قرار التقسيم الأممي رقم 181، ولكن اتفاق إعلان المبادئ الفلسطيني الإسرائيلي لعام 1993، والمعروف باتفاق أوسلو، قد جاء ليتجاوز خلق نظام دولي خاص فيها، حيث نص على اعتبارها موضوعاً من موضوعات التفاوض حول الحل النهائي بين الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي، وذلك كما ورد في المادة الخامسة من ذلك الاتفاق.

بناءً على اتفاق أوسلو، تبلور الموقف الفلسطيني بشأن القدس على نحو يطالب بالتفاوض على القدس ككل شرقيها وغربيها، وبما يتضمن إنشاء عاصمتين في القدس تخضعان لدولتين منفصلتين ذاتا سيادة كاملة بما في ذلك على عاصمتيهما: القدس الغربية عاصمة لإسرائيل، والقدس الشرقية عاصمة لفلسطين، مع إزالة المستوطنات الإسرائيلية من القدس الشرقية، وإبقاء الحدود بين العاصمتين مفتوحة من أجل ضمان

حرية العبادة لجميع الأديان من جهة، ومن أجل ضمان الحقوق والأملاك الفلسطينية في القدس الغربية قبل عام 1948. هذا بشكل عام وبدون الدخول في التفاصيل التي حللها الكاتب في مكان آخر (سالم، خريف 2021). وقد عبر عن هذا الموقف العام القائد الراحل فيصل الحسيني في ندوة عقدها الملتقى الفكري العربي في القدس عام 1995 (الملتقى الفكري العربي، 1995)، وكذلك لدى افتتاحه مؤتمراً عن الاستراتيجية الفلسطينية بشأن القدس عقد في جامعة بيرزيت عام 1998. وفي كلمته أمام المؤتمر الأخير دعا إلى:

«تقديم خطاب سياسي فلسطيني يأخذ بعين الاعتبار هذه البنية الموجودة في القدس، على المستوى الدولي ثم على المستوى المحلي، فعلى المستوى الدولي لا أحد يستطيع أن ينكر أن هناك ثلاث قوى رئيسية مختلفة هي الأديان الثلاثة التي لها مصالح في هذه المدينة، وهناك شعبان إسرائيلي وفلسطيني لهما مصالح في هذه المدينة، ثم على المستوى الفلسطيني واضح جداً بأن هناك التحالف الإسلامي المسيحي الذي يجب أن يكون ضمن التشكيل الفلسطيني العربي الموجود في هذه المدينة» (الحسيني، 1998، ص. 27).

يتبين من هذا الاقتباس أن هناك ما هو عام، وكذلك ما هو خاص بشأن القدس. ففي العام هي جزء لا يتجزأ من الأراضي العربية الفلسطينية المحتلة عام 1967، ولكن في الخاص هنالك أمران: الأول أنها مقدسة لأديان ثلاث مما يستدعي ترتيبات لحرية العبادة تؤمنها دولة فلسطين المستقلة لجميع الأديان في المدينة بدون تمييز، وثانيها: أن القدس كلها بغربها وشرقيها هي موضوع للتفاوض، وليس القدس الشرقية المحتلة عام 1967، بهذا المعنى فإن قضية القدس تفاوضياً تشمل القدس المحتلة عام 1967 وتلك المحتلة عام 1948 وليس الأولى فقط، وهو ما صرح به فيصل الحسيني مراراً



مؤكداً أن ما ورد في اتفاق أوسلو كقضية من قضايا الحل النهائي هي «القدس» ككل وليس «القدس الشرقية» فقط، ولو كانت الأخيرة كانت هي المذكورة في الاتفاق المذكور فإن الباب كان سيفتح أمام التفاوض على تقسيمها بين الطرفين مع احتساب القدس الغربية حقاً خالصاً لإسرائيل، فيما لا تعترف الغالبية العظمى من دول العالم حتى اليوم عدا الولايات المتحدة وقلّة قليلة من دول العالم بالقدس الغربية عاصمة لإسرائيل. يؤكد هذا الموقف الدولي على كون القدس كلها موضوعاً للتفاوض، وأن لا حق لإسرائيل بأن تعلن عاصمة في أي جزء من أجزائها أو عليها كلها إلى أن يتم التوافق على ذلك بين الطرفين.

في ظل خصوصية القدس هذه والتي لا تتناقض مع سيادة فلسطين عليها كعاصمة، ظهر من يفهمها بشكل خاطئ ليقول أو لآبأن هذه الخصوصية قد أدت إلى خلق شخصية مقدسية منفصلة، وبأنه توجد للمقدسيين هوية وتاريخ خاص وسردية منفصلة تجعلها مدينة الله التي يجب أن لا تلوثها أية سيادة أو سيادات وطنية كما طرح الفيلسوف الباكستاني اقبال أحمد عام 1994، أو كما طرح الفاتيكان لجهة توفير ضمانات دولية لنظام خاص للأماكن المقدسة (سالم، 1998، ص. 241). تبدو هذه الأطروحة مهمة بحقوق معتنقي الأديان الثلاث في القدس من خارجها، بدون أن تنتبه لفحص أمانى وتطلعات المقيمين في المدينة من المقدسيين. وفي الحقيقة ثمة في المدينة قلة ممن يشاركون في هذا الخطأ كما لاحظ الكاتب يقولون: لتجعل فلسطين عاصمتها في رام الله، ولتجعل إسرائيل عاصمتها في تل أبيب تاركين القدس كمدينة الله خارج صراعاتهم السياسية. هذا الطرح غير صحيح علمياً وتطبيقياً كما يجري في دول العالم ذات السيادة ولكنها في نفس الوقت تنظم حرية الوصول إلى الأماكن الدينية داخلها بحرية، إذ أن وجود أماكن دينية في مدينة معينة لا يلغي حق الشعب

المعني في إقامة عاصمته وسيادته فيها، بشرط أن تقوم حكومة هذا الشعب بتنظيم حرية الوصول إلى الأماكن المقدسة لكافة الأديان بدون تمييز داخل ذات المدينة. فلماذا هذا الحق متاح لكل الدول، فيما على فلسطين أن توجد عاصمتها خارج القدس بدل أن تقيمها فيها وتنظم حرية العبادة كما تفعل باقي الدول؟. في المقابل يجب الإشارة إلى أن ادعاء إسرائيل بالسيادة على القدس لأسباب تاريخية ودينية مطعون بها، هو ادعاء باطل كما بينت الأدبيات المعنية.

ثانياً، لاحظ الكاتب أن هناك من يرى من النخب أيضاً، من يشكو أن قيام اتفاقية أو سلو بتأجيل بحث موضوع القدس إلى مفاوضات المرحلة النهائية على أنه إدارة ظهر للمدينة، وأن على المقدسيين بناءً على ذلك أخذ زمام أمورهم بأيديهم، والتقرير فيما يناسبهم. تطرح هذه الأفكار على منصات التواصل الاجتماعي من فيسبوك ومجموعات نقاش نخبوية على الواتساب. القاسم المشترك بين هذه الأصوات هو ضرورة السعي لتحقيق المساواة والعدالة في تقديم الخدمات إلى فلسطينيي القدس الشرقية. وبعد هذا القاسم المشترك تتعدد اتجاهات الرأي، وتتعدد المبادرات فهذه واحدة لتحسين حركة مرور المقدسيين على الجسور لدى السفر الى الأردن، مع المطالبة بتخفيض رسوم التصاريح وحق الدخول الى الأردن بالسيارات الخاصة وباستعمال اللبسيه باسيه حين لا يتوفر الجواز الأردني، وتقليص تكاليف إصدار الجوازات الأردنية وتسهيل إصدارها من المحكمة الشرعية في القدس بدلاً من السفر إلى عمان، وهو ما تم تحقيقه. وتدعو أخرى للمساهمة في انتخابات بلدية القدس الإسرائيلية كما فعل عزيز أبو سارة وداعمه الإسرائيلي غيرشون باسكين (القدس العربي، 2018) عندما ترشح لانتخابات البلدية الإسرائيلية عام 2018 ثم انسحب، فيما استمر فيها رمضان دبش من صور باهر المحسوب على حزب الليكود كما كتبت المصادر الإسرائيلية (تايمز أوف إسرائيل،



(2018)، وكما يدعو لذلك المحامي وليد أبو تايه من الداخل المحتل في مقالاته في جريدة القدس هذا العام (أبو تايه 2022)، وذلك ضمن افتراض أن إيصال ممثلين فلسطينيين إلى البلدية سيؤدي إلى تحسين الخدمات في القدس الشرقية، وهكذا من المبادرات المتعلقة بالحياة اليومية والتي تتجاوز العشرات.

عدا موضوع المشاركة في الانتخابات البلدية الإسرائيلية الذي عاجله الكاتب في ورقة منفصلة بالمقارنة مع موضوع بلدية القدس العربية (أمانة القدس) التي جرى حلها من قبل الاحتلال عام 1967 (سالم، 2018) كما رد عليه المحامي ابراهيم شعبان (القدس، 2022)، فإن القضايا المطبوعة اليومية التي تطرح هي قضايا شرعية، تتطلب استراتيجية فلسطينية وعربية تجمع بشكل إبداعي بين تحقيق المطالب الحياتية واليومية للفلسطينيين المقدسيين وبين دعم الكفاح لتحقيق هدف الاستقلال الوطني، وقد تمت محاولات فلسطينية وعربية عديدة بهذا الاتجاه منذ عام 1967 سيجري تقييمها واستلها من دروسها في نص لاحق. أما القول بأن المطالب اليومية الخاصة بالمقدسيين تفصلهم عن فلسطين وتكون لهم مساراً خاصاً، فهذا تدحذه الوقائع، ويمكن القول بكل ثقة بأن الهبات منذ 2014 قد أوجدت مساراً وُحد الشعب الفلسطيني كله مع بعضه البعض بما يتجاوز عمليات التشظية التي يقوم بها الاحتلال، وكذلك بما يتجاوز عمليات استيطان هذه التشظية من بعض الفئات المحدودة التي صارت تؤلب الخليل ضد رام الله، والفلاح ضد المدني، والضفاوي ضد المقدسي وبالعكس من النعرات والميول التي يثيرها الاحتلال ويستبطنها قلة من مضطهديه الذين لا يرون طريقاً لنيل المطالب اليومية سوى عبر التساوق مع الاحتلال. هذه القلة تعبر عن نخبة تتنامى عماد طرحها الأساسي البعد عن السياسة والسياسيين والحياد، وتقديم المطالب اليومية

والحياتية، وإعطائها الأولوية على ما سواها في كفاح المقدسين. مشكلة هذه النخبة الأساسية هي الاحتلال ذاته الذي لا يتيح إجراءاته إمكانية حتى تحقيق مطالبها الجزئية، حيث أن مشروعه للقدس هو مشروع اقتلاع وترحيل أولاً وأخيراً، لذا لا يتوقع لهذه النخبة أن تصبح تياراً رئيساً أو نافذاً في المدينة. كما أنه ليس صدفة في المقابل أن ينمو الكفاح الوطني الفلسطيني في القدس بشكل يومي متصاعد منذ عام 2014، حيث كان استشهاد الطفل محمد أبو خضير حرقاً على يدي مستوطنين صهاينة بمثابة الشرارة التي أحرقت السهل كله، ولحقها بعد ذلك تصاعد الاعتداءات الصهيونية على المسجد الأقصى الذي يمثل جزءاً صميمياً من هوية المقدسي الفلسطينية سواء كان مسلماً أو مسيحياً حيث هب المقدسيون جميعاً للدفاع عن المسجد، ولا يزالون عاملاً بعد عام.

لا تنجح سياسات الاحتلال لفرض الشخصية المقدسية المنفصلة عن فلسطينيتها إلا إذا تحولت إلى قرار ذاتي بالتمقدس مطروحاً كإفصال عن فلسطين. ومن هنا تكون المقدسية فرضاً «تشظيياً» أما استبطانها من خلال قبول التمقدس فهو عرض سياسي وأخلاقي لم يصب الغالبية العظمى من المقدسين الذين تعززت فلسطينيتهم كما تبين أعلاه، ولكنه في المقابل أصاب قلة من نخبة المقدسين الفلسطينيين تقبل بواقع التشظية وتكيف معها، وهو يتعزز في ظروف الانهيار والهزيمة ويتراجع ولكنه يستمر في الوقت ذاته في ظروف المد الوطني وتحقيق الانتصارات ولو الجزئية في حالات الكر والفر المستمرة مع الاحتلال ساعياً في مسيرة استمراره لاستصغار أية إنجازات كفاحية وطنية، واستبدالها بالدعوة للعمل لتحقيق إنجازات تتعلق بالأمور اليومية والمعيشية تحت سقف الاحتلال المستمر، وهذا هو بالضبط التمقدس الذي يريده الاحتلال.



الاسرلة الموهومة والفلسطنة المدجورة

انطوت أطروحة «خلق المقدسي المنفصل عن فلسطينيته» في وجهها الإسرائيلي على محاولة الفصل عن الفلسطنة أي خلعها، ولكنها في المقابل لا تمنح المقدسي المنفصل هوية بديلة. فالمطروح إسرائيلياً هو خلع المقدسي عن فلسطينيته لتعويم هويته وتشويهها وحسب، وليس منحه أو فرض هوية بديلة عليه. وبهذا الاتجاه تفصل السياسة الاحتلالية المقدسي الفلسطيني أيضاً عن مدينته التي تتسرب الى الاحتلال من تحت قدميه متخذة مشهداً جديداً مهوداً مؤسراً لا يعرفه ويحس بالاغتراب عنه وعدم الانتماء إليه. وفوق ذلك تتوسع المدينة لتأخذ حدوداً أخرى أوسع من تلك التي عرفها وتلتهم في سياق توسعها مساحات أكبر فأكبر من الضفة الفلسطينية، تصبح بذاتها قدساً منهوبة، بدون أن يصبح فلسطينيو المناطق المضمومة مقدسيون. بهذا الاتجاه تشمل القدس الكبرى مستعمرات معاليه ادوميم وجبعات زئيف وغوش عتصيون، فيما يقصى منها العيزرية وأبو ديس والسواخرة الشرقية والشيخ سعد المقدسية وفق التقسيم الفلسطيني لمحافظة القدس، وذلك كجزء من شطب 29 قرية مقدسية من الحدود الفلسطينية لمحافظة القدس في شمالها وجنوبها وشرقها، مع أن هذه القرى جزءاً لا يتجزأ من محافظة القدس الفلسطينية. في العملية الجارية هنا تفصل إسرائيل المقدسي أولاً عن أهله في الضفة وغزة، وتفصل المقدسي ثانياً عن الآخر المقدسي الذي يعيش في مناطق أخرى من محافظة القدس الفلسطينية، وثالثاً توسع قدسها المفروضة لتصل من خلال مشروع متروبوليتان القدس لتصل إلى البحر الميت شرقاً، وإلى مشارف الخليل جنوباً، وإلى قرية اللبن الشرقية شمالاً متجاوزة أماكن السكن الفلسطينية التي يتم إقصاؤها من هذه القدس الأخرى المغتربة عن فلسطين والمغربة لها في ذات الآن. تجري هنا عمليات نزع المكان ومواطنه من مكانه (Deterritorialization) وإحلال مكان

لغرباء مكان الموقع الأصلي (Reterritorialization)، وفي إطار ذلك تتم عمليات الاستحواذ على الأرض، واقتلاع (Displacement) وإحلال (Replacement) وخلع للمواطنة (سالم، 2018).

تعطي الأسرة في إطار دولة يهودية الديمغرافيا بعداً أمنياً، لذا تحرص على الغالبية اليهودية، وتنظر إلى أي تغيير في نسبة الفلسطينيين مقابل اليهود في القدس على أنها خطراً أمنياً، لذا تعطي الفلسطينيين المقدسين حقوق الإقامة دون المواطنة، وتشترى مسألتهم ومنع توجههم إلى العنف من خلال منح التأمين الوطني والصحي والضمانات الاجتماعية، والدمج في المستدروت والنقابات المهنية الإسرائيلية والقروض والمنح والتدريب، ورعاية الأمومة والطفولة والتشغيل في كافة المجالات عدا تلك المرتبطة بالصناعات الأمنية، ومحاولة تقديمهم للعالم العربي كوسطاء في مجال التطبيع كونهم يتقنون اللغتين العربية والعبرية. بهذا يتم خلق مجموعة هي أقرب لواقع فلسطيني الداخل المحتل عام 1948 منهم إلى فلسطيني الضفة والقطاع، مع فارق أن فلسطيني الداخل يحملون الجنسية الإسرائيلية فيما لا يحملها فلسطينيو القدس الشرقية وإن كانت متاحة بشروط تعجيزية مثل إتقان اللغة العبرية و«نظافة الملف الأمني». وإضافة لذلك تخرج فلسطينيين خارج القدس الإسرائيلية (قدس 2 حسب التسمية الفلسطينية)، مع أنهم يقطنون داخل محافظة القدس الفلسطينية كما تقدم.

حصل على الجنسية الإسرائيلية منذ عام 1967 وحتى عام 2022 عدد لا يزيد عن 18982 شخصاً من مواقع القدس المضمومة قسرياً إلى إسرائيل، أي بنسبة لا تزيد عن خمسة بالمئة من فلسطينيي القدس الشرقية (قدس 1 حسب التسمية الفلسطينية لها). قدمت هذا الرقم للكنيست وزيرة الداخلية الإسرائيلية إيليت شاكيد رداً على



استجواب لها من قبل موسي راز عضو الكنيست عن حركة ميرتس في شباط عام 2022 (حسون، شباط، 2022). ويمثل هذا الرقم حسب ذات المصدر 34 بالمئة من الطلبات التي قدمت للحصول على الجنسية الإسرائيلية. ومر الحصول على الجنسية الاسرائيلية من المقدسيين بمراحل عديدة أولها من 1967 - 1974 حيث حصل عليها المئات سنوياً غالبيتهم من العاملين في أجهزة الاحتلال كالبديلة الإسرائيلية للقدس والشرطة المدنية وغيرها، ثم انخفض العدد الى العشرات سنوياً من 1974 - 2004 بسبب حملات التحريم الوطني والديني للحصول على الجنسية الإسرائيلية، ومع 2005 فصاعداً عادت النسبة للازدياد، حتى وصلت الذروة عام 2019 بحصول 2372 شخص على الجنسية في ذلك العام، وانخفضت الى 1304 أشخاص عام 2021.

ارتبطت الزيادة في طلبات الحصول على الجنسية الإسرائيلية بعد عام 2005 بعدة متغيرات أهمها بناء الجدار الذي عزل القدس تماماً عن باقي فلسطين، هذا علماً أن الإغلاق بين القدس والأراضي المحتلة عام 1967 كان قد بدأ منذ نهاية آذار من عام 1993، وتعزز بشكل شامل بعد بناء الجدار. هذا ناهيك عن فتح مجالات العمل للطبقة الوسطى المقدسية المهنية الحديثة في مرافق العمل الإسرائيلية، وتوسع الانخراط في الجامعات الإسرائيلية لتلقي الدراسة، والفرص المتزايد للمهاج الإسرائيلي على المدارس في القدس الشرقية، وأخيراً قرار المحكمة العليا الإسرائيلية في تشرين ثاني مع عام 2020 بإلزام وزارة الداخلية الإسرائيلية بتفعيل تعديل قانوني أطلق عليه اسم Article 4 كان مقراً عام 1968 والذي يقضي بمنح الجنسية الإسرائيلية للشباب من جيل 18 - 21 سنة الذين ليس لديهم جنسية أخرى (حسون، تشرين ثاني 2020). الأهم مما سبق من أسباب زيادة الإقبال على طلب

الجنسية الإسرائيلية، هو ذلك السبب المتعلق بالخوف على فقدان الإقامة في القدس إذا لم يتم حمايتها من خلال الحصول على الجنسية، وهو الخوف الذي تعزز بعد إنشاء الجدار وفصل القدس الشرقية عن بقية فلسطين.

من ناحية الأغلبية الديمغرافية الإسرائيلية في المدينة، لم يؤثر عليها نسبة التجنس المحدودة بالجنسية الإسرائيلية من قبل الفلسطينيين المقدسيين، ولكن ما يؤثر عليها هو التزايد السكاني الفلسطيني في القدس الشرقية والذي وصل إلى ما نسبته 39 بالمئة من سكان القدس كلها بشرقها وغربها في نهاية عام 2020، وذلك بواقع 366.800 فلسطيني من مجموع 951.100 يعيشون في المدينة (موقع عرب 48 عن معهد القدس للسياسات، أيار 2022). لهذا تتصاعد الأصوات في إسرائيل للتخلي عن سياسات خلق المقدسي المنفصل لصالح سياسات تشدد تعزز الاتجاه لطرده المقدسيين الفلسطينيين من المدينة، ويعزز هذا التوجه أن سياسات خلق المقدسي المنفصل لم تؤت ثمارها، بل على العكس من ذلك وكما بينت الهبات السنوية منذ 2014 وحتى اليوم فقد تعززت الشخصية الفلسطينية المكافحة بما في ذلك وعلى رأسه بين أجيال الشباب والفتيان الذين ولدوا في ظل الاحتلال وذاقوا مرارات الاستيطان واعتداءات المستوطنين وهدم البيوت والاقتلاع من البيوت بما لم تستطع سياسات الرشوات الخدمائية وتسهيلات التشغيل من وأده.

أما من ناحية التجنيس ذاته، فإن تجربة فلسطيني الداخل قبل فلسطيني القدس تفيد بأن هذا التجنيس بدون تبريره، لا يعني دوماً إهدار الهوية الوطنية الفلسطينية، بل إنه على العكس قد يوفر غطاءً قانونياً لحمايتها من خلال تثبيت الوجود على الأرض ومنع سحب الإقامة. ففي الوقت الذي يجب فيه رفض التجنس بالجنسية الإسرائيلية، فإن ذلك لا يعني أن كل من حصلوا عليها يقعون في خانة «العملاء»



و «الخارجين عن الصف الوطني»، فهؤلاء الآخرون هم أقلية، فيما اتجهت غالبية من حصلوا على الجنسية الاسرائيلية سيما بعد عام 2006 الى ذلك ضمن اجتهاد بأن الحصول على الجنسية هو الوسيلة الأفضل لحماية وصون وتثبيت وجودهم في المدينة في مواجهة أي طرد مستقبلي حامت الشائعات في المدينة عدة مرات حول إمكانية حدوثه.

لا يعني الحصول على الجنسية أسرلة، فإسرائيل ترفض أن يشارك في الأسرلة غير اليهود، ولا أن يحصلوا على ذات الحقوق التي يحصل عليها اليهود، وتجربة الحركة العربية الموحدة بمشاركتها في حكومة بينيت - لبيدهي مجرد مثال على محدودية ما يمكن أن يحققه الفلسطينيون لأنفسهم من مطالب حتى الحياتية واليومية منها عبر الانخراط في النظام الإسرائيلي، ولهذا فإن الأسرلة وهمية، الأكثر وهما هو التأسرل، أي الانضواء الاختياري ضمن النظام الإسرائيلي ضمن وهم أن هذا النظام يمكن أن يقبل نقيضه الفلسطيني لأن يصبح جزءاً منه. فيما الأسرلة هي وهم، فإن مشروع التأسرل هو مشروع مستحيل.

وفما يخضع الفلسطينيون المقدسيون لضغوط الفصل عن فلسطينيتهم مما يخلق بعض التشوهات القيمية والسلوكية طرح بعض أعلاه، كما تطرقت لها إليز أغازريان (أغازريان، 2010)، فإنهم يعيشون في الوقت ذاته حالة حرج لفلسطينيتهم التي يمنعون من التعبير عنها من خلال المؤسسات التمثيلية، حيث تغلق المؤسسات الفلسطينية المحسوبة على منظمة التحرير الفلسطينية والسلطة الوطنية الفلسطينية في القدس في حرق لالتزام وزير خارجية إسرائيل شمعون بيرس لوزير الخارجية النرويجي يوهان هولست عام 1994 (رسالة بيرس لهولست، 1994)، كما يلاحق حمل العلم الفلسطيني، ويحظر عقد الأنشطة الثقافية الفلسطينية في المدينة، ويتم

فرض عقوبات على المؤسسات التي تقوم عليها، وتشطب أية إشارات لفلسطين في المناهج الدراسية وهكذا من مظاهر الفلسطنة المحجورة في المدينة، ومع تزايد هذه المظاهر يصبح الفلسطينيون المقدسيون أقرب فأقرب إلى واقع فلسطيني الداخل المحتل عام 1948 بين أسرلة موهومة وفلسطنة محجورة، نجم عن هذا الوضع تشوهات محدودة فقط في الهوية الوطنية حتى الآن، وذلك جراء سياسات الاحتلال الاستعماري الاستيطاني، والتي يغلب جانب البطش والاقتلاع والإحلال فيها على جانب الدمج الشكلي في إسرائيل والفصل الفعلي عن فلسطين.

خاتمة وأفاق

عاجت هذه الورقة موضوع خلق الشخصية المنفصلة عن فلسطينيتها واستيطان ذلك من خلال التمسك بالمنفصل عن فلسطينيته. وأسمت الورقة بـ «خلع المواطنة الفلسطينية» بدون تقديم بديل مواطني عنها لا تريد الصهيونية أن تقدمه.

تفاوتت المشاريع لخلق الشخصية المقدسية المنفصلة عن فلسطينيتها بين مشاريع غربية رسمية وأكاديمية، ومشاريع إسرائيلية حكومية وغير حكومية وأكاديمية.

اتخذت الأطروحات الغربية شكل المشاريع السياسية لخلق وضع خاص دولي منفصل للقدس ومواطنة عربية - يهودية منفصلة في المدينة ابتداءً من اتفاقية سايكس بيكو عام 1916، وحتى قرار التقسيم عام 1947، وبعد ذلك استمرت الفاتيكان في المطالبة بإنشاء نظام دولي خاص بالأماكن المقدسة في القدس كما تقدم. وبعد احتلال عام 1967 أصبحت الأطروحات الغربية تحصر خلق الشخصية المقدسية المستقلة بالفلسطينيين دون الإسرائيليين، لآعبة بذلك وظيفة السعي لدمج المقدسي الفلسطيني في النظام الإسرائيلي، وتتوج ذلك في صفقة القرن التي ورد في بنودها كما ذكر أعلاه نصوصاً حول خلق الشخصية المقدسية المنفصلة لفلسطيني



القدس فحسب، أما يهودها فتعاملت معهم كإسرائيليين وحسب. انطوى ذلك من وجهة نظر إدارة الرئيس الأمريكي السابق دونالد ترامب على دعوة الفلسطينيين المقدسيين للانفصال عن فلسطينيتهم مقابل الحصول على الخدمات والعيش بسلام وبدون ممارسة العنف ضد النظام الإسرائيلي المهيمن. وتمايزت نسبياً الأطروحة الأوروبية عن الأميركية بتقديمها بعض البدائل للفلسطينيين المقدسيين في إطار خلق الشخصية المقدسية المنفصلة مثل دعوة المقدسيين الفلسطينيين الى الانخراط في الانتخابات لبلدية القدس الإسرائيلية، كما وتدعم أوروبا مالياً مشاريع مؤسسات إسرائيلية غير حكومية مثل غير عميم وغيرها تسعى لتحسين معيشة الفلسطينيين في القدس الشرقية والدفاع عن حقوقهم الحياتية دون تجاوز سقف الاحتلال. وفي النهاية تتمايز هذه الممارسة الأوروبية عن الأميركية في التفاصيل وحسب، ولكن كلاهما ينطلقان في الممارسة من العمل ضمن السقف المقبول من الاحتلال لتحسين وضع المقدسيين الفلسطينيين تحت ظلاله. سياسياً في المقابل انتقلت أمريكا مع صفقة القرن إلى الاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل، كما ونقلت سفارتها إليها واتخذت إدارة ترامب السابقة قراراً بتسجيل الأميركيين الذين يولدون في القدس الشرقية على أنهم مولودون في إسرائيل كما ورد، أما أوروبا فقد أبتقت على موقفها اللفظي المعارض للاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل، فيما تمارس على الأرض دعمها لمشاريع غير حكومية لمنظمات أوروبية وإسرائيلية لتحسين الحقوق والخدمات للمقدسيين الفلسطينيين في القدس الشرقية، مترافقة مع ميل يعبر عنه بدعوة المقدسيين للانخراط في انتخابات البلدية الإسرائيلية.

المشاريع الإسرائيلية لخلق المقدسي المنفصل عن فلسطينيته، تفاوتت بين الادعاء بأن خلق الشخصية المقدسية المنفصلة عن فلسطينيتها قد تم تحقيقه من خلال الخدمات

وتحسين ظروف المعيشة ومنح حق الإقامة في القدس، وبين السعي لهندسة خلق هذه الشخصية المنفصلة سواء من خلال إجراءات ومشاريع لتحقيق المساواة مع اليهود على أرض المدينة، أو من خلال التوصل الى حل سياسي تفاوضي يقود إلى ذلك. وإذ لم يتحقق خلق الشخصية المقدسية المنفصلة عن فلسطينيتها عبر هذه المشاريع، فإن اتجاهاً متنامياً في إسرائيل قذبات يطرح أن خلق الشخصية المقدسية المنفصلة عن فلسطينيتها هو أمر مستحيل، وأن الحل مع المقدسيين لا يمكن أن يكون سوى من خلال إجراءات رديعة قسرية منها إجراءات لفرض السيادة الإسرائيلية بالقوة بما في ذلك على الأماكن الحساسة جداً كالحرم القدسي الشريف والبلدة القديمة التي لا زالت تتمتع رغم كل إجراءات التهويد والأسرلة بأغلبية فلسطينية حيث لا يمثل اليهود البالغ عددهم 3500 شخص ما يزيد عن 10 بالمئة من سكان البلدة القديمة (ميدل ايست مونيتور، آب، 2021)، واقتلاع فلسطينيي سلوان والشيخ جراح والخان الأحمر والولجة من منازلهم.

في ظل هذه التوجهات الإسرائيلية، لم يخل الأمر من تشكل نخبة مقدسية محدودة تقدم نفسها كمحايدة سياسياً وتتقد السلطة الوطنية الفلسطينية لتقصيرها بشأن القدس، وتطرح أن على المقدسيين أخذ زمام أمورهم بأنفسهم، مركزة في إطار ذلك على تلبية الاحتياجات اليومية والمعيشية للقدس والمقدسيين، كما سعى قسم من هذه النخبة للانخراط في الانتخابات البلدية الإسرائيلية الأخيرة عام 2018 حيث حاولت قائمة برئاسة عزيز أبو سارة خوض تلك الانتخابات ولكنها انسحبت، فيما استمرت قائمة أخرى قادها رمضان دبش من صور باهر والمحسوب على الليكود كما ذكر في خوض معركة الانتخابات حتى النهاية ولكن بدون تحقيق نتائج تذكر في ظل المقاطعة المقدسية الواسعة لانتخابات البلدية الإسرائيلية حيث لا يصوت



في تلك الانتخابات ما يزيد عن 1 إلى 2 بالمئة من المقدسين الفلسطينيين (الجزيرة، تشرين أول، 2018).

إلى أين من هنا؟ لن تترك السياسات الإسرائيلية المتجهة نحو المزيد من التطرف ضد الفلسطينيين المقدسين متسعاً واسعاً أمام نمو النخبة الفلسطينية المتمقدة بانفصال عن فلسطينيتها، ونمو اتجاه شبيه بالكتلة العربية الموحدة بقيادة منصور عباس في القدس الشرقية يبدو أمراً ضئيل التحقيق. ففي حالة الداخل الفلسطيني فرضت الجنسية الإسرائيلية عليهم منذ عام 1948 مما يعطي شرعية ما لنشوء حزب أو حركة تدعو للانخراط في النظام السياسي الإسرائيلي من أجل تحقيق المزيد من الحقوق المدنية والمعيشية على قاعدة الكفاح من أجل المساواة مع اليهود، كما تفعل القائمة الموحدة. أما في حالة القدس الشرقية وفي ظل غياب التجنيس الشامل بالجنسية الإسرائيلية فإن الأمر لن يتعدى الانخراط مجدداً في الانتخابات البلدية الإسرائيلية القادمة، وربما بشكل أوسع مما حصل في الانتخابات البلدية السابقة عام 2018، حيث بدأت مقالات تنشر في جريدة القدس داعية لذلك من الآن، ومنها مقالات الإسرائيلي غرشون باسكين، والمحامي وليد أبو تايه من فلسطيني الداخل كما ورد.

السبيل المطروح لتعزيز الارتباط بين القدس وفلسطين في ظل موانع التواصل الاحتلالية يكون من خلال تحقيق المعادلة الذهبية للجمع بين الاحتياجات اليومية وبعيدة المدى للفلسطينيين المقدسين، وبين الخاص والعام، وبما يعزز التنوع التشاركي داخل المجتمع الفلسطيني عامة والمقدسي خاصة، ويكون ذلك عبر تطوير الكفاح الوطني وتعزيز بناء شخصية المقدسي المتصل مع فلسطينيته، فهو أولاً فلسطيني هوية وتاريخاً وحاضراً ومستقبلاً، ولكنه يعيش بالوقت ذاته

في القدس الجوهرة ذات الخصوصية الدينية ليجعلها عبر كفاحه مركزاً وعاصمة
لفلسطين الحرة المستقلة من جهة، ومدينة مفتوحة بتنظيم فلسطيني حر لكل
الديانات السماوية وعموم البشر من حيث حرية الوصول إليها ولأماكنها المقدسة،
لكي تلعب دورها كمركز عالمي مرتقب للتسامح وبناء الجسور بين الحضارات
تقدمه فلسطين للعالم بعد تحررها الأكيد.



المراجع

- أبو تايه، وليد (13 حزيران 2022). «هل العاصمة بحاجة إلى رئيس بلدية عربي؟». جريدة القدس.
- الحسيني، فيصل (شباط 1998). «كلمة فيصل الحسيني. في عبد الجواد، صالح (شباط 1998).
نحو استراتيجية فلسطينية تجاه القدس. جامعة بيرزيت: مركز دراسة وتوثيق المجتمع الفلسطيني.
ص. 25 - 30.

- الجزيرة (30 تشرين أول 2018). «المقدسيون يقاطعون انتخابات بلدية الاحتلال».

www.aljazeera.net

- أغازريان، إليز (حزيران، 2010). «الجسد والمكان في الفضاء المقدسي: خلجات ثقافة المستعمر
من وحي فرانتز فانون».

www.kanaanonline.org

- أغازريان، إليز (ربيع 2010). «المقدسيون وانسطار الهوية: من وحي فرانز فانون». مجلة الدراسات
الفلسطينية، عدد 82. ص. 80 - 87.

- «باسكين وعزيز أبو سارة يشكلان قائمة مشتركة يهودية عربية لخوض انتخابات بلدية القدس»
(25 نيسان 2018). جريدة القدس العربي.

- بشير، نبيه (خريف 2021). «التهويد المستحدث - الاستطباقي الاثني بقيادة الدولة في عصر
النيلبيرالية». مجلة قضايا إسرائيلية: عدد 83. ص. 70 - 83.

- ديفيس، اوري (تموز، 1996). «عبري أم يهودي؟». مجلة الاشتراكية الجديدة، ص. 53 - 70.

- «رمضان دباش: مرشح عربي في انتخابات بلدية القدس يسعى لجلب سكان القدس الشرقية إلى
صناديق الاقتراع». (23 آب 2018).

www.timesofisrael.com

- مجلة الدراسات الفلسطينية (خريف، 2001). «رسالة وزير خارجية إسرائيل شمعون بيرس
لوزير خارجية النرويج يوهان هولست». مجلد 12، عدد 48.

- سالم، وليد (ربيع، 1997). «المواطنة في فلسطين، مشكلات المفهوم والإطار».

نابلس: مركز البحوث والدراسات الفلسطينية - مجلة السياسة الفلسطينية: السنة الرابعة، العدد
الرابع عشر، ص. 6 - 31.

- سالم، وليد (شباط، 1998). «المستقبل السياسي للقدس» في عبد الجواد، صالح (شباط 1998). نحو استراتيجية فلسطينية تجاه القدس. جامعة بيرزيت: مركز دراسة وتوثيق المجتمع الفلسطيني. ص. 217 - 244.

- سالم، وليد (خريف، 2021). «ورقة تحليل سياسات حول الخيارات الفلسطينية التفاوضية المتعلقة بالقدس». مجلة المقدسية: العدد الثاني عشر، ص. 119 - 152.

- سالم، وليد (شتاء 2022). «على العتبة: حرب التخوم في القدس الشرقية: انكفاء المشروع الاستيطاني الاستعماري، الحرب الشاملة، أم استمرار حرب المواقع؟». مجلة المقدسية: العدد الثالث عشر، ص. 235 - 264.

- سالم، وليد (ربيع، 2022). «تخوم القدس: مقولة التعايش بين الاستحالة ودور مسحوق التجميل». مجلة المقدسية: العدد الرابع عشر، ص. 11 - 42.

- سخيني، عصام (1986). فلسطين الدولة. عكا: دار الأسوار.

- شعبان، ابراهيم (22 حزيران، 2022). «بلدية القدس وجدلية الانتخابات».

- عرب 48 (26 أيار، 2022). «إحصائيات إسرائيلية: 61٪ من سكان القدس يهود و 39٪ فلسطينيون».

www.arab48.com

- عزم، أحمد جميل (خريف 2018 - شتاء 2019). «صهانية أميركيون جدد يديرون خطة تنحية الكيانية الفلسطينية» مجلة شؤون فلسطينية، العدد المزدوج 273 - 274. ص. 34 - 52.

- عزم، أحمد جميل (ربيع - صيف 2019). «واشنطن والاقتصاد الفلسطيني .. سياسة ثلاثية الأبعاد». مجلة شؤون فلسطينية، العدد المزدوج 275 - 276. ص 8 - 21.

- محفوظ، أماني (ربيع - صيف، 2019). «سياسات السيطرة الإسرائيلية في القدس: الاتجاه لأدوات مختلفة». مجلة شؤون فلسطينية، العدد المزدوج 275 - 276. ص. 56 - 79.

- الملتقى الفكري العربي (أيلول، 1995). تصورات حول مستقبل القدس. القدس.

- مؤسسة الدراسات الفلسطينية (آذار، 1995) قرارات الأمم المتحدة بشأن فلسطين والصراع العربي - الإسرائيلي. المجلد الأول. بيروت.



- يفتاحيل، أورن (2015). «المواطنة العربية الفلسطينية في إسرائيل». في روحانا نديم، وصباغ - خوري أريج (2015). الفلسطينيين في إسرائيل: قراءة في التاريخ والسياسة والمجتمع. حيفا: مركز مدى الكرمل.

References

- Abdul Hadi , Mahdi F. (December, 1997). Documents on Palestine. Vol. I. Jerusalem: PASSIA - Palestinian Academic Society for the Study of International Affairs.
- Agamben, Giorgio (2005). State of Exception. University of Chicago Press.
- Busdridge, Rachel (April, 2014). “Frontier Jerusalem: Blurred Separation and Uneasy Coexistence in a Divided City “.Sage: Thesis Eleven Journal. pp. 76 - 100.
- Hasson, Nir (29 / 5/ 2022). “Just 5 Percent of East Jerusalem Palestinians received Israeli Citizenship since 1967”. www.haaretz.com
- Hasson, Nir (25/ 11/ 2020). “ Israel Eases Path to Citizenship for 20000 East Jerusalem Palestinians “. www.haaretz.com
- Ir - Amim (21/11/ 2021). “ Ir - Amim’s Legal Success”. www.ir - amim.org.il
- Kevorkian, Nadera(November, 2017). “The Occupation of the Senses: The Prosthetic and the Aesthetic of the State of Terror”. British Journal of Criminology. pp. 1279 - 1300.
- Mamdani, Mahmood (2020). Neither Settler nor Native: The Making and Unmaking of Permanent Minorities . Harvard University Press.
- Mbemhe, Achille(October, 2019) . Necropolitics. Duke University Press.
- Middle East Monitor (9/8/ 2021). “ 77 % of the Residents of the Old City of

Jerusalem are Muslims “.

www.middleeastmonitor.com

- Nahoum , Fleur Hassan(2020 - 2021). Several Articles about Jerusalem and the United Arab Emirates - Israel Relations www.jpost.com

- “ Peace for Prosperity: A Vision to Improve the Lives of the Palestinian and the Israeli Peoples”. (2020). www.whitehouse.gov

- Reiter, Yitzhak (2017) . The Eroding Status Quo . Jerusalem Institute for Policy Research.

- Rouhana, Nadim (1997). Palestinian Citizens in an Ethnic State . Yale University Press.

- Sabbagh - Khoury, Areej (2022). ““Citizenship as Accumulation by Dispossession: The Paradox of Settler Colonial Citizenship”. Sociological Theory: The American Sociological Association (ASA). Sage ,pp. 1 - 28.

- Salem, Walid (summer, 2018) . “The East Jerusalem Municipality “. Jerusalem Quarterly, pp. 120 - 136.

- Salem, Walid (May 2018). “Jerusalemites and the Issue of Citizenship in the Context of Israeli Settler Colonialism “ Holy Land and Palestine Studies Journal , 17:1.

- Salem , Walid (2019). Who is Eligible to Exist?: Inclusion and Exclusion of Settler Colonialism - The Case of Palestine. Northern Cyprus - Near East University.

- Samman, Maha (May , 2018). “The Production of Colonial Temporal Patterns in East Jerusalem”. Holy Land and Palestine Studies Journal, 17:1.

- “US Embassy Jerusalem Issues First Passport Listing Place of Birth as Israel for Applicants Born In Jerusalem “. (30/ 10/ 2020).

<https://il.usembassy.gov>



- Veracini, Lorenzo(Winter, 2013). “The Other Shift : Settler Colonialism, Israel and the Occupation “. Journal of Palestine Studies, vol. XLII, no .2. pp. 26 - 42.

- Veracini, Lorenzo (2017). “Decolonizing Settler Colonialism : Kill the Settler in Him and Save the Man “. American Indian Culture and Research Journal. Vol. 41, no. 1. pp.1 - 18.